الحدث
المشهد
العدد 356 – السنة الرابعة عشرة - الأربعاء 15 يوليو 2026 م - 1 صفر 1448 هـ

قالت العرب

انا ومصر أصحاب / وتالتنا كان الزمن / هنا عرف ذاته وحس
بساعاته / من قبل ما الأرض تعرف / يعنى ايه أوطان / من قبل
حتى الدفا / مايلاعب الأحضان / كان الزمن حيران / ماشى ف
كون بردان / غرقان مالوهش ايدين / ف محيط بلا شطآن

الخطاب المفتوح الثاني إلى رئيس مجلس الوزراء

من غـول المرض إلى مقصلة الجوع .. صرخة كرامة من بلاط صاحبة الجلالة

هل نعاقب بصراحة على اشتعال ثورة 25 يناير فوصفنا موسى بعصا فرعون وبعدها بدأ التنكيل بنا؟ !!

كنا فى قمة الهرم الاجتماعى لعقود طويلة وانحدر بنا المقام لنكون بعد الذيل بمراحل !!

هل تتخيل أن 7.1 % يحصلون على أجر يقل عن 1000 جنيه شهرياً وأن 18.9 % يتقاضون أقل من 3000 جنيه، و32.7% يتقاضون أقل من 6000 جنيه؟

هل تعلم ان معاش الصحفى بعد 36 سنه من العمل لا تزيد عن 3 آلاف جنيه؟

هل يمكن أن تعيش معالى رئيس الوزراء براتب أو معاش أقل من 3 آلاف جنيه؟

هل يستطيع وزير فى وزارتكم أن يدير شؤون بيته يوماً واحداً بهذا المبلغ؟

دولة رئيس مجلس الوزراء/ الدكتور مصطفى مدبولي

صبحكم الله بالخير، أو مساكم بالخير

" حسب توقيت قراءتكم لخطابنا هذا".

اعذر اضطرارى للكتابة إليكم مجدداً فى خطاب مفتوح؛ فقد أعيتنا السبل، وسُدت فى وجوه الصحفيين الحقيقيين ممن لايشغلون مناصب الطرق للتواصل معكم ومع رموز الدولة، فبينما ينشغل البعض ممن يتحدثون بإسمنا بمصالحهم الضيقة، والجرى اللاهث وراء المناصب والمغانم على حساب آلام الزملاء، لم يتبق لنا سوى أن نرفع صوتنا إليكم مباشرة، بلا وسيط يزيف الحقيقة، وبلا تجميل لواقع بات أقبح من أن يُغطى بعبارات الدبلوماسية.

أكتب إليكم اليوم يا سيادة رئيس الوزراء، لا بحثاً عن سجال سياسى عقيم، ولا رغبة فى استعراض لغوى فوق جراح الوطن وأزماته، بل لنسكب بين يديكم وجعاً صامتاً بات ينهش عظام الجماعة الصحفية؛ تلك الجماعة التى صانت تاريخ هذا الوطن، وحمت جبهته الداخلية فى أصعب المنعطفات، وظلت تحلم بمستقبل أنبل وأعدل لناسه.

سيادة رئيس الوزراء

هذا هو خطابنا الثانى لكم، فى الأول، نقلنا إليكم أنين الزملاء تحت وطأة "غول المرض ومهانة الموت فى بلاط صاحبة الجلالة". ونود هنا أن نثمن ببالغ التقدير استجابتكم السريعة آنذاك بصرف ٣٠ مليون جنيه لدعم العلاج والمعاشات بنقابة الصحفيين. كانت تلك التفاتة طيبة أكدت شعوركم بالمسؤولية، لكننا اليوم نقف أمام الحقيقة العارية: إن المسكنات المؤقتة لا تعالج نزيفاً يقطع شريان الحياة عن المهنة بأكملها. نحن لا نريد نظاماً يتأثر بانتخابات النقابة أو تحكمه ردود الأفعال الموسمية والهبات المؤقتة، بل نتطلع معكم إلى نظام مؤسسى ثابت وعادل يضمن كرامة الصحفى المصرى ويحصنه بأجر متميز يليق برسالته.

دولة رئيس الوزراء

دعنا نذكركم والتاريخ بواحدة من أنبل مواقف هذه المهنة التى قد لا تلتفت إليها التقارير المرفوعة لمكتبكم. عندما انطلقت ثورة يناير وصارت "المظاهرات الفئوية" لزيادة الأجور هى السمة العامة فى البلاد، وطالت كل قطاع ومؤسسة، لم تجدوا صحفياً واحداً يقف فى مظاهرة فئوية يطالب بقرش زائد.. لقد ترفع الصحفيون المصريون تماماً عن إهانة كرامة أقلامهم فى مزاد المطالب المادية. انشغلنا بالدفاع عن هموم الناس، وصرخنا من أجل أجور عادلة وحياة كريمة لكل فئات المجتمع، ونسينا أنفسنا.. أو بالأحرى، تجرعنا الصمت عمداً بحكم عزة النفس والشموخ الذى جُبل عليه حامل القلم.. ظننا أن الدولة بوعيها ستقدر هذا الصمت النبيل وتدرك أنه لا يجوز وضع صاحب فكر ورأى فى خانة العوز، لكن صمتنا لم يثمر للأسف سوى التجاهل الذى يجرنا اليوم نحو مقصلة العوز والجوع بلا أدنى مبالغة فى واقع يقطر مرارة.

دولة رئيس الوزراء

ولأنكم رجل دولة وعقلية علمية تؤمنون بلغة الأرقام لإدارة الأزمات، نضع أمامكم وأمام ضميركم نتائج استبيان المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين حول الأوضاع المالية والاجتماعية للصحفيين؛ وهى أرقام صادمة وصلتكم بالتأكيد، وتمثل وثيقة إدانة – ليست للصحفيين ولكن لواقع مرير– يعلن بوضوح أن أكثر من ٧٢٪ من الصحفيين المصريين يعيشون بأجور تقل عن الحد الأدنى للأجور الذى تقره الدولة نفسها لعامة الموظفين!

تأمل معى هذه الكارثة يا دولة رئيس الوزراء: ١٣,١٪ من الصحفيين لا يتقاضون أجرًا على الإطلاق، ويعملون سخرة بلا مقابل فقط ليحافظوا على انتسابهم لمهنتهم التى لا يعرفون مهنة سواها تقترب من سمو رسالتها.

وهل يتخيل عقل أن ٧,١٪ يحصلون على أجر يقل عن ١٠٠٠ جنيه شهرياً؟ وهو رقم مخجل لا يكفى حتى كلفة مواصلاتهم إلى مقار عملهم! وأن ١٨,٩٪ يتقاضون أقل من ٣٠٠٠ جنيه، و٣٢,٧٪ يتقاضون أقل من ٦٠٠٠ جنيه؟ بينما الفئة التى تزيد أجورها عن ٦٠٠٠ جنيه لا تتعدى ٢٨,٢٪، وهى الفئة التى تصارع الغلاء والتضخم بالكاد لحماية أسرها من غائلة الجوع...

•بالله عليكم يا دولة رئيس الوزراء ..لن أسالكم عن دخلكم أو دخل احد الوزراء او رئيس اى هيئة ربنا يبارك .. لكن يكون السؤال: هل تستطيع دولتكم أن تعيش بهذا الدخل؟

• هل يستطيع وزير فى وزارتكم أن يدير شؤون بيته يوماً واحداً بهذا المبلغ؟

ولن أذهب بعيداً، لكنه الواقع المرير الذى يصل فيه دخل موظف أو عامل فى بعض الهيئات والشركات الخدمية إلى خمسة أضعاف مرتب صحفى مخضرم قضى فى محراب مهنته أكثر من ٣٠ عاماً!

• أما عن المعاشات، فالصحفى حين يحال إلى التقاعد وهو يحمل جبالاً من المهانة والألم فوق ظهره..

هل يعقل يا دولة رئيس الوزراء أن الصحفى والكاتب الذى قضى فى الخدمة أكثر من ٣٦ سنة، وشارك فى صياغة وجدان هذا الوطن وحمل على أكتافه هموم الناس ومازال ، لا يتقاضى معاشاً يزيد عن ٣٥٠٠ جنيه بعد الزيادة الأخيرة؟

• والسؤال الساذج هنا: ما هو معاشكم ومعاش أى وزير فى حكومتكم ، حتى نشعر على الأقل أننا "كلنا فى الهم شرق" إذا اقتربت معاشاتكم منا؟ وهو ما أوقن تماماً أنه أبعد ما يكون عن الواقع!

إن هناك غصة حادة تعتصر قلوبنا من وهم مجتمعى جائر شوه مأساتنا؛ إذ يظن الكثيرون – وبعضهم من صناع القرار للأسف – أن الصحفيين يتقاضون ملايين الجنيهات ويعيشون فى رغد وتَرَف، رابطين خطأً بيننا وبين قلة قليلة تعمل فى الإعلام المرئى والشاشات الفضائية ولا يزيد عددهم عن أصابع اليدين..

هؤلاء النجوم يا سيادة رئيس الوزراء يمثلون استثناءً تجارياً لا يقاس عليه، أما الصحفيون الحقيقيون – جنود صالات التحرير والميدان والمحافظات الذين يجمعون الأخبار بدموعهم وعرقهم – فهم الأغلبية الكاسحة التى تعيش بالملاليم، وتتألم صامتة ولا تتكلم، وتعتصم بعزة النفس خلف واجهة أنيقة وملابس مهندمة تخفى وراءها بيوتاً مغلقة على ديون وهموم تئن منها الجبال.

•الكل يدرك يا دولة رئيس الوزراء ويترنم بأن الصحافة أمن قومي، فكيف يدافع عن الوطن قلم جائع؟

نعم نحن نعيش فى عصر لم تعد فيه الحروب تُخاض بالدبابات والطائرات التقليدية فحسب، بل نحن فى قلب حروب إعلامية شرسة ومنظمة لنهش الأوطان وتفتيت الجبهات الداخلية..

والصحافة هنا هى حائط الصد وحائط الصواريخ الفكرى للحماية.

ووسط هذه الاجواء التآمرية على الوطن نجد من يروج الى الإفتراء الأعظم يا معالى رئيس الوزراء الذى يروجه بعض أعداء هذا الوطن بان الصحافة قطاع إنتاجي، علينا ان نعامله بمنطق كشك السجائر يعنى يعامل بمنطق المكسب والخسارة وحسابات الأرباح.. والهدف طبعا معروف هو تخريد الصحافة عماد الأمن القومى المصرى وجعل مصر بلا لسان أو أدوات إعلامية ...

والسؤال هنا كيف يدافع عن الوطن جائع؟ وكيف نطلب من صحفى يرى أطفاله محرومين من أبسط مقومات العيش الكريم أن يقاوم وحيداً وبطنه خاوية محاولات الإغراء بالمال التى تتدفق من جهات مريبة تسعى لشراء الذمم والأقلام لتشويه هذا الوطن؟

إن تحصين الصحفى وتأمين عيشه ليس رفاهية، بل هو قرار سيادى لحماية عقل وفكر هذه الأمة وتجهيزه للمعارك القادمة والمستمرة.

معالى رئيس الوزراء

إن المقارنة التاريخية تبكّى العيون دماً؛ ففى خمسينات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وقبل تأميم الصحافة وبعدها، كان الصحفى يتربع على قمة السلم الاجتماعى والمادي، إيماناً من الدولة والمجتمع معا بأن عقل الأمة لا يجوز أن يمسه ذل الحاجة، وأن الكاتب يجب أن يكتب وهامته مرفوعة نحو الأفق لا منكسرة تبحث عن ثمن الخبز..

ويكفينى أن أذكر لدولتكم حكاية طريفة حكاها لى عمنا طوغان، شيخ رسامى الكاريكاتير فى مصر والعالم العربى يقول: "قررت ذات يوم أن أستأجر شقة بعد أن سئمت حياة الفنادق والبانسيونات، فخرجت من مؤسسة "الجمهورية" بعد قبض الراتب الشهري، واستأجرت به شقة من ٦ غرف فى شارع ٢٦ يوليو، وأسستها بالكامل وركنت بند الطعام والشراب بالباقي، وصارت مشكلتى الوحيدة فى ذلك الشهر هى كيف أدبر بند الترفيه فى هذا الشهر فقط!"

أين نحن من هذا اليوم؟ لقد انحدر الصحفى إلى قاع الهيكل الوظيفى فى مصر، وبات يتساءل بمرارة: هل نحن أقل أهمية وتأثيراً فى مكونات الدولة من رجال البنوك، والبترول، والقضاء، والشرطة، وحتى موظفى الكهرباء والاتصالات؟

إن الصحفى هو قاضى الحقيقة على منصة الرأى العام، وكما حصنت الدولة القاضى على سبيل المثال ليعدل بين الناس بلا هوى أو حاجة، فإن الصحفى يستحق ذات التحصين المالى ليكون بمأمن تام من أى عوز يوجه قلمه.

دولة رئيس الوزراء

لقد بدأت ظاهرة هجر المهنة كلياً تدق ناقوس الخطر، فهل هذا هو المراد من رب العباد؛ زملاء من أنبل وأقوى الأقلام يتركون المهنة للبحث عن أعمال لا تمت للفكر بصلة فقط ليوفروا لقمة العيش لأولادهم. لم يكن الصحفى فى الماضى يعمل فى أكثر من جهة، فجاء عليه الزمن فى عهد مبارك وبات مجبراً على العمل فى جهتين وثلاث ليستتر، واليوم حتى هذه الجهات والمواقع أغلقت أبوابها ليرد الصحفى إلى مطرقة البطالة وسندان العوز.

•وهنا يثور تساؤل حاد نهمس به فى أذنكم: هل ما يحدث هو واقع اقتصادى فرضه التضخم، أم أنها سياسة تجويع صامتة لإشغال عقول الصحفيين بلقمة العيش وإبعادهم عن دورهم الرقابى والتنويري؟

•هل نعاقب بصراحة على اشتعال ثورة ٢٥ يناير فوصفنا موسى بعصا فرعون وبعدها بدأ التنكيل بنا؟ !!

إننا نربأ بحكومتكم أن تقبل بهذا الاتهامات، لأن الحقيقة الثابتة هى أنه لا ديمقراطية حقيقية، ولا حوار وطنى ناجح بلا صحافة حرة ونزيهة ومكتفية ماديًا.

بدل التكنولوجيا والتدريب

•حتى "بدل التكنولوجيا والتدريب" الذى تقدمه الدولة للصحفى لتطوير ادواته وخبراته تحول بفعل هذه الأزمة إلى المصدر الأساسى والوحيد للدخل لنسبة مرعبة من الزملاء، خاصة فى الصحف الحزبية والمتوقفة عن الصدور.. هذا البدل لم يعد ترفاً لأدوات العمل، بل أصبح القوت الضرورى لعائلات بأكملها تنتظره بشغف لتسد به رمقها.

• ومن هنا نطالبكم بالعمل الفورى على زيادة هذا البدل ليعوض الفارق القاتل فى الأجور وبما يضمن حداً أدنى من العيش الكريم. وليس الحد الأدنى من الأجور فقط كما يطالب البعض.

دولة رئيس الوزراء،

إن القلم الجائع لا يبنى وعياً، والكاتب المنكسر لا يصنع وطناً شجاعاً. إننا لا نطالب برغد زائد، بل بالحد الذى يضمن شموخ القلم وعزة صاحبه.

أنقذوا عقول مصر وأقلامها، وحصنوا كرامة صحفييها قبل أن نفقد ما تبقى من ضمير هذه المهنة العريقة، وتطوينا جميعاً الرمال الصامتة.

ويجعله عامر بحسكم

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام والتقدير

الفائق لشخصكم الكريم،

بقلم: يسرى السيد
YOUSRIELSAID@YAHOO.COM

هل تعلم أن: 13.1 % من الصحفيين لا يتقاضون أجرًا على الإطلاق، ويعملون سخرة بلا مقابل فقط

هل ما يحدث للصحفيين هو واقع اقتصادى فرضه التضخم، أم أنها سياسة تجويع صامتة لإشغال عقول الصحفيين بلقمة العيش وإبعادهم عن دورهم الرقابى والتنويري؟

الصحفيون الحقيقيون ليسوا نجوم الفضائيات بملايينهم

دافعنا عن المواطن ونسينا أنفسنا.. فتجاهلتنا الحكومات المتعاقبة